

مواءمة معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

Harmonization and Convergence of Corporate Social Responsibility

disclosure standards

مشيد محمد

MECHID Mohamed

مخبر اقتصاد البيئة والطاقة والصحة العمومية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،

mechidmed@live.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/12/15 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

نناقش من خلال هذه المقالة أهمية تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مع تقييم مستقبلها خاصة مع توحيد معايير الإبلاغ المالي في معظم دول العالم، من حيث مواءمة والتقارب بين معايير الإبلاغ. ونقارن أيضا تطور معايير الإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقييم ثلاثة معايير معترف بها عالميا لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. حيث تم مراجعة محتوى كل معيار على حدة، واستخراج نقاط القوة والضعف لكل معيار، ومدى الاعتماد عليه كمرجع للتقارب والمواءمة لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. توصلنا خلال هذه المقالة إلى أن المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ستكون أفضل معيار لتوفير معلومات مفيدة للتقارب والمواءمة، دون إلغاء مجهودات المعايير الأخرى خاصة معيار المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AccountAbility) التي توفر إفصاحات تخدم أكثر أصحاب المصلحة.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للشركات، المبادرة العالمية لإعداد التقارير، معيار المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AA1000)، المنظمة الدولية للتقييس، المواءمة.

تصنيفات JEL: M14

المؤلف المرسل: بومعالي جمال، الإيميل: mechidmed@live.fr

Abstract :

This article discusses the importance of corporate social responsibility reports while assessing their future, especially with the unification of financial reporting standards in most countries of the world in terms of harmonization and convergence of reporting standards. It compares the evolution of corporate social responsibility (CSR) reporting standards. In addition, three globally recognized standards for CSR reporting are evaluated. The content of each criterion was reviewed separately, the strengths and weaknesses of each criterion were extracted, the extent of reliance on it as a reference for convergence and harmonization with corporate social responsibility reports. The article concluded that the Global Reporting Initiative (GRI) would be the best standard to provide useful information for convergence and harmonization, without nullifying the efforts of other standards, notably the AA1000, which provide disclosures that serve most stakeholders.

Keywords: corporate social responsibility; Global Reporting Initiative; AccountAbility; international Organization for Standardization; Harmonization

JEL Classification Codes : M14

1. مقدمة :

تعمل العديد من الهيئات الدولية والحكومية على تفعيل ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، لتحقيق العديد من الأهداف خاصة ما يتعلق منها بالتنمية المستدامة، وتجبر هذه الهيئات المؤسسات عن الإفصاح عن الممارسات الاجتماعية والبيئية كإفصاحها عن نشاطاتها المالية، من خلال سن قوانين ووضع معايير خاصة بكل بلد تضبط عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ولكن في الآونة الأخيرة ظهر اتجاه جديد نحو توحيد هذه المعايير لتقليل من الاختلافات بين البلدان، وتسهيل عمل الشركات المتعددة الجنسيات.

تشير المواءمة المحاسبية إلى عملية الزيادة في قابلية ممارسات الإفصاح للمقارنة، وهذا عن طريق تقليل درجة الاختلاف بين المستخدمين. إن مواءمة معايير المحاسبة المالية هو هدف أعلن

لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وحتى النظام المحاسبي المالي (SCF) والوكالات المنظمة في معظم الدول الأخرى منها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB). ويشكل اختلاف معايير المحاسبة المالية بين الدول حاجزا تجاريا بسبب تكاليف الترجمة الإضافية وتوافر المعلومات لصانعي القرارات. واختلاف المعايير يقلل من مصداقية المعلومات مما يردع الاستثمار ويعوق النمو الاقتصادي. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة حاجز أمام الإدارة عن ممارسة الأعمال التجارية في بلد يعمل وفقا لمعايير مختلفة.

وبما أن وجود معايير متعددة للإفصاح المالي يمثل حاجزا تجاريا ويعوق النمو الاقتصادي، فإن استخدام معايير متعددة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد يمثل أيضا حاجزا تجاريا، مما يعوق الأداء الاجتماعي والبيئي، ولابد من وجود معايير منسجمة، لأنها تزود صانعي القرار بتقارير يمكنهم مقارنتها.

تمكن المعايير المحاسبية المنسجمة من زيادة قابلية المعلومات للمقارنة وموثوقيتها. وهذا يجعل التقارير أسهل للمستثمرين وصناع القرار لتحليلها وفهمها. يجب على الشركات التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي والمساعدة الأجنبية تقديم تقارير تتوافق مع المعايير المقبولة. ويزيد هذا الامتثال من فائدة التقارير الخارجية التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمنظمات غير الحكومية لاتخاذ القرارات. وتزايد أهمية عملية الإفصاح هذه مع تزايد عدد صانعي القرار عبر الحدود الذين يعتمدون على المعلومات المتاحة. وسواء كانت شركة أصغر حجما تسعى للحصول على تمويل أو شركة كبيرة تحاول إدراجها في صندوق أسهم عالمي، فإن الحجم المتزايد للتجارة والاستثمار الخارجيين يشكل سببا محفزا للمواءمة. وتشمل الفوائد المتأتية من المعايير المنسجمة الحد من الالتباس مع الممارسات غير المألوفة وتضييق نطاق البدائل المقبولة عبر البلدان.

قد يستخدم المحللون تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لترتيب الفرص الاستثمارية، وقد تستخدمها الشركات كأداة للعلاقات العامة أو لجذب العملاء، وقد تطلب الحكومات من الشركات تحقيق المزيد من أهداف التنمية المستدامة. وغالبا ما يتم إنشاء تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات الحالية من قبل الشركة لتلبية الاحتياجات المحددة لأصحاب المصلحة الرئيسيين. على سبيل المثال، تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تظهر الخطوات التي تتخذها الشركات لمنع الأطفال من التدخين أو الإجراءات التي تتخذها لزيادة الوعي بمخاطر التدخين، أو تقارير المسؤولية الاجتماعية عن التأثير الإيجابي لشركات النفط والغاز على البيئة من

خلال مبادرات مختلفة. في حين أن بعض التقارير لا تقدم سوى القليل بالمقارنة مع الصناعات الأخرى أو حتى الشركات الأخرى في نفس الصناعة. إذا كان من المقرر استخدام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية قائمة على السوق على نطاق كلي لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي، فإن استخدام معايير قابلة للمقارنة ومتسقة أمر مهم جدا.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: هل بإمكان تبني أحد المعايير الموجودة حاليا كمعيار موحد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية أو الفرضيات الآتية: يمكن تبني معايير لهيئة معينة وجعلها كمعايير دولية ومن ثم العمل على تحيينها.

3.1 أهداف وأهمية البحث:

نهدف من خلال هذه المقالة إلى تقييم مستقبل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث تنسيق وتقارب معايير الإفصاح. من خلال توفير منظور تاريخي بشأن الوضع الحالي لعملية التقارب والمواءمة فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأخيرا، يتم تقييم المعايير الثلاثة الأكثر شيوعا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المعترف بها عالميا. تتم مراجعة محتوى كل معيار، ويتم تقييم المعايير من أجل اتخاذ القرار. وينظر أيضا في عقبات التي يمكن أن تبطل أو تمنع أي مواءمة أو تقارب بين المعايير. وبما أن البحوث الأكاديمية لعبت دورا حيويا في تطور معايير إعداد التقارير المالية، يمكن أن يكون للبحوث الأكاديمية مرة أخرى تأثير مماثل على معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

4.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاستعانة بالمنهج التحليلي في أغلب المقالة، إذ اعتمدنا على نقد وتحليل بعض المعايير التي تهتم بالتقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مستشهدين ببعض الإحصائيات.

5.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات لا يسعنا ذكرها كلها إلا أننا سنركز على من تخدم موضوعنا: دراسة نظام جبار طالب، طيبة حبيب ظاهر: جاء هذا المقال تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية" حيث

ناقش فيه الباحث عن طوعية التقارير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومحاولة جعلها إجبارية. (طالب و ظاهر، 2017)

- دراسة **Patrycja Hąbek & Radosław Wolniak**: جاءت هذه الدراسة من أجل تقييم نوعية التقارير، حيث توصل الباحثان إلى أن مستوى جودة التقارير المدروسة منخفض بشكل عام. وبالإشارة إلى مكوناته، فإن أهمية المعلومات المقدمة في التقارير التي تم تقييمها أعلى من مصداقيتها. وتشير الدراسة أيضا إلى أن الالتزام القانوني بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية للشركات له تأثير إيجابي على جودة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. (Hąbek & Wolniak, 2016)

- أطروحة **MICKAËL TIRILLY**: تناول فيها الباحث فهم ظاهرة المسؤولية الاجتماعية في القطاع العام والتي تعتبر ظاهرة حديثة لا تزال غير مستكشفة إلا قليلا. ويحاول الباحث وضع سياسات لتطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها ليتم دمجها في استراتيجية الشركة العامة. (TIRILLY, 2018)

2. تطور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات

بدأت بعض الشركات الكبيرة بالإفصاح عن قضايا اجتماعية وبيئية محددة منذ بدء الإفصاح المالي (MARLIN & MARLIN, 2003)، وخاصة أن الإفصاح البيئي كان مطلوبا لأغراض تنظيمية، وتم الكشف عن القضايا الاجتماعية والبيئية، مثل: التكاليف المادية للامتثال التنظيمي. ومع ذلك، في السنوات 25 الماضية كان هناك اتجاه عام لزيادة المعلومات الاجتماعية والبيئية. مع زيادة الوعي العام في المجتمعات خاصة الغربية منها، والضغط الذي لعبته بعض الجمعيات وأصحاب المصالح، والمخاوف الاجتماعية بشأن الكوارث البيئية في ستينيات القرن الماضي، أدت إلى ظهور المساءلة للشركات. وبعدما انتشرت آراء بأن التقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من استنفاد سريع للموارد أدى إلى المطالبة بمزيد من المساءلة، من المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة إنقاذ الطفولة.

بحلول أوائل 1970 بدأت الشركات في تنفيذ الأهداف الاجتماعية والبيئية والإفصاح عن النتائج التي توصلوا إليها، وفي ذلك الوقت تقريبا تم تقديم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات (MARLIN & MARLIN, 2003). وفي الوقت نفسه، بذلت جهود متضافرة للتركيز على قضايا الإدارة البيئية، مع التركيز على جوانبها الاقتصادية وعلى استجابة المجتمع للمخاطر البيئية

(Tschopp & Nastanski, 2014). ومع ذلك، فشلت العديد من هذه الجهود المبكرة بسبب عدم وجود معايير مشتركة للمحتوى والقياس وشكل إعداد التقارير.

تمثل السنوات الأولى من ثمانينيات القرن الماضي المرحلة الأولى من تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تميزت بتقارير "Greenwash" وحملات التسويق البيئي التي كانت أدوات تسويقية خادعة. في أوائل 1990 عادت تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الظهور لمجموعة متنوعة من الأسباب (Cerin, 2002). وجاء ذلك في أعقاب الاتجاهات السابقة لاستخدام الإفصاحات الاجتماعية والبيئية في التقارير السنوية لإدارة الرأي العام واسترضاء حملة الأسهم. ولكن الآن أصبحت المعلومات أكثر قابلية للقياس الكمي والتحقق منها.

في أواخر 1980 وأوائل 1990 تم إدخال مرحلة ثانية من تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مع تقارير أكثر موضوعية التي تصدرها بودي شوب، شل كندا. (Tschopp & Nastanski, 2014, p. 151)

وأدى ذلك إلى المرحلة الحالية والثالثة من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تنطوي على نهج متعدد يخدم أصحاب المصلحة (MARLIN & MARLIN, 2003)، وهم المستثمرين والناشطين الاجتماعيين والبيئيين الذين يعتمدون على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لأسباب مختلفة ولكنها مكتملة، ومنظمات الإفصاح والضمان التي تجلب المصادقية اللازمة لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عودة حركة المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظهور "الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية" (Socially Responsible Investing) (SRI). ويعرف على أنه "عملية إدماج القيم الشخصية والاهتمامات المجتمعية في قرارات الاستثمار" (Schueth, 2003, P 190).

وبعد مخاوف الاجتماعية والبيئية لأصحاب المصلحة أصبح لديهم في الولايات المتحدة الأمريكية الآن صوت أقوى، لأنهم يستخدمون هذا النفوذ للمطالبة بمزيد من المساءلة من الشركات التي يستثمرون فيها. السبب الرئيسي للمرحلة الحالية من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات التي يرغبون فيها من أجل اتخاذ القرارات. مع الزيادة في الاستثمار المتسم بالمسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك مؤشر داو جونز ستوكس للاستدامة، وصناديق الاستثمار المشتركة المسؤولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة (ETFs)، من السهل أن نرى الحاجة إلى مثل هذه المعلومات.

وفقا لمسح KPMG الدولي لإعداد تقارير مسؤولية الشركات لعام 2011، أصبح الإبلاغ عن مسؤولية الشركات معيارا فعلياً للأعمال التجارية، ويعزز القيمة المالية للشركات التي تقوم بذلك. وحلل استطلاع كي بي إم جي تقارير أكثر من 3400 شركة من 34 دولة، بما في ذلك أكبر 250 شركة في العالم (G250). 95% من مجموعة العشرين تقدم تقاريرها الآن عن أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما في ذلك ما يقرب من 60% من أكبر الشركات في الصين التي تقدم تقاريرها بالفعل باستخدام مقاييس مسؤولية الشركات. من بين شركات G250 التي لا تقدم تقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، يوجد ثلثاها في الولايات المتحدة (VERSCHOOR, 2012, p. 12).

على الرغم من أن بعض معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات تكتسب قبولا لدى أصحاب المصالح والمستخدمين، إلا أنه لا يزال هناك بعض أصحاب المصلحة يشككون في مصداقيتها ويترددون في اتخاذ القرارات بناء على التقارير. فإن المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية للشركات له أصول أمريكية لأسباب فلسفية لإعادة تأكيد شرعية الرأسمالية، ولأسباب أخلاقية وعملية ردا على انتقادات الشركات الكبرى. (Kharrouby & Badran, 2016, p. 4)

وقد كثرت ادعاءات الشركات حول الأداء البيئي بسرعة في السنوات الأخيرة، وكذلك حدوث "الغسيل الأخضر" (Greenwash)، أي تضليل الناس عن طريق إيصال معلومات لتشكيل معتقدات إيجابية مفرطة حول الممارسات أو المنتجات البيئية للشركات (Lyon & Montgomery, 2015, p. 223). وبدون معايير إفصاح متفق عليها ومتناسقة، لا تزال التقارير الحالية تخاطر بأن ينظر إليها على أنها ليست أكثر من استراتيجية تسويقية تستخدمها الشركات لتلميع صورتها.

تغطي التقارير الحالية مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك القضايا الاجتماعية، والعمل الخيري، والصحة، والاستدامة، والقضايا البيئية. بعض المعايير تعالج فقط القضايا الاجتماعية، في حين أن البعض الآخر يغطي القضايا البيئية فقط. بعض المعايير عامة في طبيعتها، في حين أن البعض الآخر له متطلبات إفصاح أكثر تحديدا. وتشبه بعض المعايير إلى حد كبير المبادئ التوجيهية أو التوصيات، في حين أن البعض الآخر يتضمن معايير محددة لأغراض إصدار الشهادات أو الإفصاح الخارجي.

في الماضي، كانت التقارير التي كانت مجرد "تقارير بيئية" لأغراض إعلامية حول التأثير البيئي للشركة أو الإجراءات البيئية بدلا من التقارير الحديثة ذات الآثار الأكثر اعتمادا على السوق. ومع

زيادة مستوى المشاركة مع أصحاب المصلحة وتزايد الاعتماد على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملية صنع القرار، من المرجح أن تستمر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في التطور.

3. المعايير الحالية لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات

في حال ما أريد أن يكون هناك مواءمة وتقارب بين معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، فمن المهم عندئذ النظر في أي من المعايير الحالية هو الأكثر قابلية للتطبيق. ستركز هذه المقالة على دور ثلاث معايير معينة، وهي G3 من مبادرة الإفصاح العالمية (GRI)، وAA1000 من معيار المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AccountAbility)، وISO26000 من المنظمة الدولية للتقييس. (أنظر الجدول 1 ضمن الملاحق)

وقد تم اختيار هذه المنظمات لأنها الأكثر اعترافاً وتطبيقاً على نطاق واسع والتي تنطوي على تقارير خارجية حول كل من القضايا الاجتماعية والبيئية. ورغم وجود العديد من المبادئ التوجيهية والمبادئ واللوائح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن ركزنا في هذه المقالة على الثلاثة الأكثر احتمالاً لتصبح معياراً متفقاً عليه عالمياً.

1.3 مبادرة الإفصاح العالمية:

تم تصميم المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لتوفير التوجيه اللازم لوضع تقارير غير مالية موثوقة وقابلة للمقارنة وموثوقة من قبل التحالف من أجل الاقتصادات المسؤولة بيئياً (CERES)، وهي منظمة بيئية أمريكية مقرها بوسطن. وقد استلهمت المبادرة من نموذج هيئات وضع المعايير المحاسبية الموجودة على المستوى الوطني في بعض البلدان وعلى المستوى الدولي مع لجنة معايير المحاسبة الدولية. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى المبادرة العالمية للإبلاغ عن الاستدامة، التي نشرت النسخة الأولى من مبادئها التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة في عام 2000.

وفي عام 2001، أصبحت المبادرة العالمية لإعداد التقارير مستقلة تماماً. وفي عام 2002، نشرت المبادرة العالمية لإعداد التقارير النسخة الثانية من المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد نشرت النسخة الثالثة من المبادئ التوجيهية، المعروفة بالاختصار "G3"، في عام 2006. ثم نشرت المبادئ التوجيهية الحالية في سنة 2016 وعدلت بعضها في 2018 و2021. (GRI, 2022)

تتمثل مهمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير في أن تصبح المعيار المقبول عالميا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. يصف السيد Bastion Buck (منسق التطوير التقني في GRI لسنة 2012)، كيفية عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير مع منظمات مثل الأمم المتحدة على إنشاء عملية إفصاح عالمية تتكون من معايير قابلة للمقارنة. كما أوضح كيف أن هناك مناقشات جارية مع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية حول كيفية تطوير معايير قابلة للمقارنة على نطاق دولي. (Tschopp & Nastanski, 2014, p. 154)

ولفهم أفضل للكيفية التي يمكن بها للمبادرة العالمية لإعداد التقارير تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، تم استعراض وضع ومحتوى المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير الخاصة بهم. تتكون المبادئ التوجيهية G3 من مبادئ إعداد التقارير، وإرشادات الإفصاح، والإفصاحات القياسية. تتناول الشركات التي تتبع المبادئ التوجيهية خمس مجالات للمحتوى: (GRI, 2022)

- الاستراتيجية والتحليل
- الملف التنظيمي
- معلومات التقرير
- الحوكمة والالتزامات والمشاركة
- نهج الإدارة ومؤشرات الأداء

2.3 معايير المساءلة الاجتماعية والأخلاقية AccountAbility:

AccountAbility هي شركة استشارية ومعايير عالمية تعمل مع الشركات والمستثمرين والحكومات والمنظمات متعددة الأطراف في مسائل ESG لتحقيق الفرص، وتعزيز الممارسات التجارية المسؤولة، وتحويل أدائها على المدى الطويل. نحن نركز على تقديم نتائج عملية وفعالة ودائمة تمكن عملائنا من النجاح. (AccountAbility, 2022)

تم إنشاء معيار المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AA1000) من قبل AccountAbility الذي يوفر معيارا ومبدأ توجيهيا واضحا بشأن المساءلة الأخلاقية والاجتماعية وممارسة إعداد التقارير في المملكة المتحدة في عام 1999. تم تصميم إطار AA1000 لتحقيق هدفين رئيسيين: (Landrum & Daily, 2012, p. 57)

- العمل كإطار منفصل لإدارة المساءلة والقضايا الأخرى ذات الصلة

- دمج أطر التنمية المستدامة الأخرى، مثل معايير المساءلة الاجتماعية الدولية (SA 8000)، ومعايير ISO، ومبادرات الإبلاغ العالمية (GRI) (Adams and Narayan 2007).

سلسلة معايير AA1000AP من AccountAbility هي أطر قائمة على المبادئ تستخدمها الشركات العالمية والمؤسسات الخاصة والحكومات وغيرها من المنظمات العامة والخاصة لإظهار القيادة والأداء في المساءلة والمسؤولية والاستدامة. إضافة إلى ذلك توجد معايير متممة هي معيار الضمان (AA1000AS) ومعيار إدارة إشراك أصحاب المصلحة (AA1000SES).

تم الاعتراف بـ AccountAbility كمطور إطار عمل في خريطة النظام البيئي ESG التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، مع الاعتراف بتأثير سلسلة معايير AA1000AP في دفع تغيير ESG واسع النطاق والمتكامل والمركز.

يستند عمل AccountAbility على سلسلة معايير AA1000AP التي تأسست على مبادئ هي الشمولية، الأهمية النسبية، سرعة الاستجابة، إدارة الأثر، والشكل رقم 1 (انظر الملحق) يوضح العلاقة بين المبادئ.

تستخدم بعض المؤسسات الكبرى سلسلة معايير AA1000، حيث نجد الشركة العالمية (LG) تستخدم سلسلة AA1000 منذ عام 2008، ولا تزال تواصل استخدام معيار الضمان AA1000AS، لضمان مبادئ المحاسبة. مع الانتقال إلى أحدث مبادئ المحاسبة (AA1000AP)، (2018). (accountability, 2020).

3.3 المنظمة الدولية للتقييس:

قام بإعداد مشروع المواصفة ISO26000 سنة 2010 المنظمة الدولية للتقييس -إيزو- مستفيدة من توجهات أطراف معنية متعددة بإشراك خبراء من أكثر من 11 دولة و41 منظمة دولية أو إقليمية واسعة الانتشار معنية بجوانب مختلفة للمسؤولية المجتمعية، ويعد هذا المعيار طوعيا ولا يمكن الجهات التي تعتمد من الحصول على شهادة تصديق ومطابقة، مما يؤكد الطابع الإرادي الطوعي للمقاربة. ويهدف هذا المعيار الدولي إلى مساعدة المنظمات في المساهمة في التنمية المستدامة، حيث يشجع المنشأة على القيام بأنشطة تتجاوز الامتثال القانوني، مع الاعتراف بأن ذلك الامتثال للقانون هو واجب أساسي لأي منشأة وجزء أساسي من مسؤوليتها الاجتماعية. (الزبيدي و الطائي، 2020، صفحة 154) ورغم أنها ليست إجبارية وذات طابع إرادي إلا أنها تتمتع

بسلطة ونفوذ أكبر من المنظمات غير الحكومية الأخرى لأن المعايير التي تضعها غالبا ما تصبح قانونا، إما من خلال اتفاقات متعددة الأطراف أو من خلال معايير وطنية.

تم تعديل معيار ISO26000 سنة 2018، وقد أعد بمساعدة أكثر من 450 خبيرا من 99 بلدا و42 منظمة اتصال دولية، ويوفر إرشادات للمؤسسات للتصرف بشكل أخلاقي وشفاف بطرق تساهم في التنمية المستدامة، مع مراعاة توقعات أصحاب المصلحة والقوانين المعمول بها ومعايير السلوك الدولية. على أساس مساهمتها في التنمية المستدامة وتأثيرها على المجتمع والبيئة يتم تقييم "المسؤولية الاجتماعية" للمنشأة، وهو جانب يصبح مقياسا حاسما للأداء. يقدم هذا المعيار إرشادات عملية لأي منشأة، في أي مكان في العالم، ترغب في المساهمة في التنمية المستدامة. يساعدكم على: (Organisation internationale de normalisation, 2018)

- فهم تأثيرها على المجتمع وكيفية المساهمة في التنمية المستدامة.
- تحديد توقعات أصحاب المصلحة والنظر فيها وتلبيتها.
- تحديد مجالات العمل ذات الصلة والهادفة لتحديد الأولويات.
- احترام القوانين المعمول بها مع الالتزام بمعايير السلوك الدولية.
- دمج السلوك الأخلاقي في جميع أنحاء المنشأة وتنفيذها.

4. نقد معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات

تواجه معايير الإفصاح الثلاثة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تمت مراجعتها في هذه المقالة أسبابا مختلفة لقبولها أو رفضها كمعيار متفق عليه عالميا. وتنظر بعض الشركات إلى G3 الخاص بـ GRI على أنه قائم على القواعد بشكل مفرط. ويرى البعض أن مؤشرات G3 ليست مناسبة، أو أنها مكلفة للغاية بحيث لا يمكن جمعها، أو أنها ليست مفيدة لأصحاب المصلحة.

(Marc, Yves, & Claire-France, 2021)

ينظر النقاد إلى المعايير القائمة على المبادئ لسلسلة AA1000 على أنها مفتوحة للغاية للتأويل. يجادلون بأنه إذا سمحت للشركات بتطوير معاييرها الخاصة، فستكون انتقائية فيما تبلغ عنه. وتعالج المؤسسات التي تقوم بالإفصاح هذه الانشغالات إلى حد ما عن طريق تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في عملية تحديد المعلومات ذات الصلة التي يتعين الإفصاح عنها واستعراض

التقارير خارجياً لأغراض الموثوقية. وقد تضمنت كل من G3 و AA1000 و ISO26000 شبكة واسعة من مشاركة أصحاب المصلحة في عملية تطويرها. (Carrington, 2019, p. 162)

إن وضع معيار متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات يعتبر هدفاً للعديد من الهيئات والدول، حيث تتمثل رؤية المبادرة العالمية لإعداد التقارير في أن: "تصبح المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة في المبادرة العالمية لإعداد التقارير بشأن الاستدامة الإطار العالمي المقبول عموماً والمعتمد على نطاق واسع لإعداد المعلومات المتعلقة بأداء الشركات والتواصل معها وطلب هذه المعلومات" (GRI, 2022). في حين أن كل من معايير المساءلة الاجتماعية (AccountAbility) و ISO26000 أن كل منشأة تلعب دوراً مختلفاً في عملية إعداد التقارير، وأن وجود معيار واحد متفق عليه في الإفصاح ليس ضرورة.

وهناك العديد من الجهود التعاونية بين هذه المنظمات التي يمكن أن تمثل مرحلة مبكرة من التقارب نحو أي معايير إفصاح متفق عليها. ولا يزال هذا يسمح للمنظمات الفردية بالبقاء مستقلة عن بعضها البعض بسبب الدعم والخدمات ذات الصلة التي تقدمها. ولا تزال المبادرة العالمية لإعداد التقارير هي المعيار الأكثر اعترافاً واستخداماً على الصعيد العالمي، حيث تستخدمها 62٪ من شركات مجموعة العشرين كمرجع لتقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات (انظر الجدول 2 في الملحق 1). كما أن 91٪ من الشركات السويدية تستخدم التقارير المعدة وفق المبادئ التوجيهية لـ GRI و 80٪ في بولندا وكانت 57٪ و 54٪ من الشركات في هولندا والدنمارك على التوالي تستخدم المبادئ التوجيهية لـ GRI أما فرنسا والمملكة المتحدة فنسبتهما أقل. (انظر الملحق الجدول 3)

5. تحليل النتائج

عند تحليلنا للنتائج لا بد من مناقشة أهم الخصائص الواجب تحقيقها للوصول إلى المواءمة والتقارب بين التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك العقبات التي تواجه الدول لتحقيق ذلك.

1.5 الخصائص لتحقيق المواءمة:

يتم إعداد التقارير المالية في المقام الأول لأغراض الاستثمار (المساهمين، والمستثمرين المحتملين، والمحللين الماليين، ومؤسسات الإقراض). تختلف تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث أنها تصدر لتلبية احتياجات شبكة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء والموردين والمساهمين والإدارة والمنظمات غير الحكومية وعامة الناس. وقد أدى وجود هذا

العدد الكبير من المستخدمين إلى زيادة عبء المعلومات الناجم عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات التي غالبا ما تكون طويلة جدا ولا تتضمن معلومات كافية ذات صلة لتلبية احتياجات المستخدمين. ولا تزال معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في طور التطور، ولكنها ستواجه بعض العقبات المختلفة في هذه العملية عن معايير الإفصاح المالي بسبب اختلاف احتياجات المستخدمين.

إن المبدأ الأساسي للبيانات المالية بسيط، فالإفصاح عن القوائم المالية أصبح محل اتفاق العديد من الدول، سواء عن المعلومات الظاهرة أو حتى في شكلها واتساقها، في حين أن عملية مواءمة معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أكثر تعقيدا، لوجود العديد من الإرشادات التي يمكن للشركات اتباعها لأغراض إعداد التقارير الخارجية، وبالتالي يمكن أن تأخذ معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات أشكالا مختلفة عديدة.

ومن المعلوم أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، ينبغي أن تكون لها الخصائص النوعية التالية: قابلية المقارنة والاتساق والموثوقية والأهمية، يمكن أيضا تطبيق هذه الخصائص على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويستند استخدام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات كآلية قائمة على السوق لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية إلى النظرية القائلة بأن الأداء الإيجابي أو السلبي سيتم مكافأته أو معاقبته من قبل أصحاب المصلحة مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام.

- القابلية للمقارنة والاتساق: يتم فحص هذه الخصائص لمعرفة كيفية تغير المعلومات مع مرور الوقت ومدى سهولة استخدامها للشركات من أجل تقييم الأداء. وبالنسبة لأصحاب المصلحة الذين يستخدمون تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات قد لا تكون قابلية المقارنة والاتساق من الخصائص الأساسية للمعلومات المفيدة. ومع ذلك، إذا كان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات طريقة قائمة في السوق من خلال المنافسة، فإن هذه الخصائص تصبح أكثر قابلية للتطبيق.

- الموثوقية: يجب أن يكون أي معيار إفصاح متفق عليه قابلا للتحقق منه أو تدقيقه أو اعتماده لضمان الموثوقية.

- الأهمية والمواءمة: ولمعالجة خاصية الأهمية، تقيم هذه المعايير السابقة لاستنتاج ما إذا كان هناك معيار إفصاح واحد يلبي احتياجات طائفة واسعة بما فيه الكفاية من أصحاب

المصلحة لتوفير أساس محتمل للمواءمة. قد يتأثر هذا المعيار بدوافع المستثمرين، أو الموقع الجغرافي وحتى نوع النشاط. ومن المهم النظر في كيفية معالجة كل منشأة مبلغة لهذه المسائل.

توفر جميع معايير الإفصاح الثلاثة السابقة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تمت مناقشتها في هذه المقالة خدمات قيمة للشركات التي تستخدمها وأصحاب المصلحة الذين يعتمدون عليها. وقد بذلت جميعها جهدا قويا لإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في وضع معاييرها. كما أنها توفر جميعها خدمات فريدة تميز نفسها عن منافسيها. وتعد مجموعة الـ G3 الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير الشكل الأكثر تقليدية لمعايير الإفصاح، وتتألف من العديد من المؤشرات الكمية التي يمكن استخدامها لأغراض التقييم. توفر سلسلة AA1000 إطارا للشركة لإشراك أصحاب المصلحة في تطوير المعايير التي تلي احتياجات المعلومات لجميع المعنيين على أفضل وجه.

إن المعايير الخاصة بـ GRI توفر في إفصاحها أكبر فرصة للمقارنة مقارنة بنظيراتها، حيث أن معظم المؤشرات هي مؤشرات كمية وتترك مجالا أقل للتفسير أو الإبداع من المعايير الأخرى، وتعتبر أقرب معيار للمسؤولية الاجتماعية للمنشآت يشبه معيار المحاسبة المالية من حيث المحتوى والعمق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير هي المعيار الأكثر قبولا والأكثر استخداما، ومهم للمقارنات بين الشركات لأنه يساعد على الحصول على شيء يقارن به. أضعف الخصائص التي يتناولها معيار مبادئ AA1000 هي خاصية المقارنة. وبما أن المعايير تضعها المنظمات نفسها، مع إشراك ممثلي أصحاب المصلحة، فإن المعلومات التي يجري الإفصاح عنها قد لا تكون بالضرورة قابلة للمقارنة مع ما تبلغ عنه شركات أخرى.

تستخدم خاصية الاتساق للسماح لأصحاب المصلحة بمقارنة المعلومات من سنة إلى أخرى ومن حدث إلى آخر. نظرا لأن تطوير وتنفيذ المعايير هو مسؤولية المنشأة، فإن الطريقة التي يتم بها تطبيق معايير سلسلة AA1000 باستمرار هي أيضا مسؤولية ممنوحة للمنظمات. ومع التحديثات الأخيرة لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، من الممكن استخدام معظم المؤشرات في أي تحليل للسلاسل الزمنية، أي أن معايير GRI هي المجموعة الأكثر اعتمادا على القواعد من معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي عادة ما تسمح بأكبر قدر من الاتساق لأن هناك مساحة أقل للتفسير.

تقدم جميع المعايير السابقة نفس درجة الموثوقية حيث يمكن التحقق منها جميعا من قبل طرف ثالث. ركزت سلسلة AA1000 اهتمامها على ضمان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في السنوات الأخيرة، لذلك من وجهة نظر الخدمة، يمكن اعتبارها أكثر قدرة على تعزيز وضمان الموثوقية من المعايير الأخرى. وتشجع المبادرة العالمية لإعداد التقارير، لكنهما لا تقدمان خدمات الضمان.

تتوقف أهمية معايير الإفصاح على من يستخدم المعلومات. وقد وضعت جميع معايير الإفصاح الثلاثة من خلال عملية شاملة. وركزت المعايير الثلاثة على مشاركة أصحاب المصلحة وتفاعلهم. ومع ذلك، فإن سلسلة AA1000 فريدة من نوعها من حيث أنها تعزز تطوير المعايير من خلال تفاعل أصحاب المصلحة. لذلك، وعلى عكس معايير GRI، والتي ربما تكون المجموعة الأكثر شمولاً من معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، من حيث صلتها بأصحاب المصلحة المحددين، قد تكون سلسلة AA1000 بنفس القدر، إن لم تكن أكثر أهمية لأنها تم إنشاؤها خصيصاً بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

2.5 عقبات المواءمة:

العديد من المشاكل التي تواجه جهود المواءمة نحو اعتماد معيار متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية للشركات تشبه المشاكل التي تواجهها مواءمة معايير الإفصاح المالي. على عكس معايير التقارير المالية، لا يوجد معيار واحد مقبول عالمياً لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. سيكون الطريق نحو المواءمة أكثر صعوبة عندما يتعلق الأمر بمعايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد وضعت معايير الإفصاح المالي في المقام الأول لتلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين. وسيكون اعتماد معيار مقبول عالمياً للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عملية أكثر تعقيداً بسبب زيادة عدد أصحاب المصلحة المعنيين. بالإضافة إلى المستثمرين والمقرضين، يشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون الذين لديهم مصلحة في اعتماد معيار المسؤولية الاجتماعية للشركات: الشركات متعددة الجنسيات، والحكومات، وال نقابات العمالية، والمواطنين، ومختلف المنظمات غير الحكومية ذات المصالح الاجتماعية والبيئية.

وإذا أضفنا إلى ذلك عدد البلدان المشاركة في تحقيق المواءمة العالمية وكثرة أساليب الإفصاح، التي يغطي الكثير منها معايير مختلفة، ويصبح اختيار إجراء متفق عليه عملية أكثر صعوبة. قد تعتمد الشركات معياراً محدداً لإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات أو عدة

معايير بناء على طبيعة أعمالها وعملائها ومورديها، أو لتلبية مطالب مساهمها أو أصحاب المصلحة الآخرين.

يتمثل قلق الدول في أن المعايير القائمة على المبادئ توفر فرصة أكبر للشركات للتلاعب بما يجري الإفصاح عنه، مما يقلل من مبادئ القابلية للمقارنة والموثوقية. وقد ترغب بلدان كثيرة أيضا في تجنب الشفافية بشأن بعض هذه القضايا لأن أي ظهور للمشاكل الاجتماعية أو البيئية يمكن أن يضر بالاستثمار بشكل فردي أو بالمنطقة. ويعتقد الكثيرون أن إحجام الولايات المتحدة عن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد حال دون أن تكون المعايير الدولية للإفصاح المالي معيارا مقبولا عالميا حقا.

تعد المعايير الخاصة بـ GRI هي الأكثر احتمالا لتصبح معيارا متفقا عليه، ولكن على غرار المعضلة مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر إلى هذه المعايير القائمة على القواعد على أنها صارمة للغاية من قبل بعض الشركات التي تفضل طريقة أكثر مرونة وقائمة على المبادئ لإعداد التقارير. هناك العديد من طرق الإفصاح الحالية لكل منها محتوى ومنهجيات إفصاح مختلفة وهناك العديد من أصحاب المصلحة المشاركين في اعتماد معيار يجعل من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معيار واحد.

6. خاتمة

أظهرت الأبحاث السابقة أن الشركات التي أصدرت تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات تفضل أن يكون لديها معيار واحد متفق عليه إن أمكن (Tschopp & Nastanski, 2014). ومع ذلك، تحدد هذه المقالة بعض المشاكل التي تواجه مواءمة وتنسيق المعايير. قد يطلب أصحاب المصلحة المختلفون معلومات مختلفة لأسباب مختلفة. قد يطلب الزبون أن تكون الشركة حاصلة على شهادة ISO، في حين أن شركته الأم قد تبلغ عن استخدام G3 وقد تضغط عليها منشأة غير حكومية مؤثرة للمشاركة في معايير أخرى (مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة). وقد يكون من الصعب إقناع المنظمات المبلغة بالتخلي عن استقلالها الذاتي أو ربما حتى عن وجودها لوضع معيار متفق عليه.

ومع وجود هذا العدد الكبير من الأطراف المعنية، من المرجح أن تكون أي مواءمة محتملة لمعايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات عملية طويلة وشاقة. ومع ذلك، إذا كان للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات أن يستخدم كآلية قائمة على السوق لإحداث

التغيير، فإن قابلية المقارنة والاتساق هما صفتان ضروريتان لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تعد المعايير القائمة على المبادئ والمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة في سلسلة AA1000 مهمة في تلبية الاحتياجات المحددة للشركات الفردية وأصحاب المصلحة فيها، ولكنها تستخدم بمفردها، فهي لا توفر نفس المستوى من القابلية للمقارنة التي توفرها معايير G3 الخاصة بـ GRI. يتم الترويج لمعايير السلسلة AA1000 على موقع AccountAbility على الويب على أنها مصممة لتكمل معايير GRI (AccountAbility, 2022) ومع استخدام العديد من الشركات لمعايير G3 (الجدول 1، الجدول 2 في الملاحق)، تكتسب المبادرة العالمية لإعداد التقارير مصداقية باعتبارها المعيار الأكثر اعترافاً واعتماداً على مستوى العالم. وهذا جواب على الإشكالية التي تحاول معرفة إمكانية تبني أحد المعايير الموجودة.

وإثباتاً للفرضية المطروحة في البداية، فإن مواءمة المعايير عملية تطويرية، ويبدو أن معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير مرشحة على الأرجح لأن تصبح معياراً متفقاً عليه. وستتقدم عملية المواءمة مع تعزيز الدوافع الإضافية لمعايير محددة، وزيادة اعتماد الأسواق المالية على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبذل جهود إضافية نحو التقارب بين المنظمات المبلغة. وستظل هناك حاجة إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات الأخرى. وقد بنت AA1000 سمعتها على وظائف الضمان وإشراك أصحاب المصلحة. أما المنظمة الدولية للتقييس لا يرتقي لأن يكون معياراً في حد ذاته. لذلك، حتى لو حظيت المبادرة العالمية لإعداد التقارير بالقبول باعتبارها المعيار الوحيد المقبول عالمياً للمسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن المنظمات الأخرى ستظل تلعب دوراً مهماً.

وخلافاً لمعايير المحاسبة المالية، حيث يكون التقارب نحو معيار مقبول عالمياً أمراً لا مفر منه، فإن أصحاب المصلحة الأكثر عدداً المشاركين في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات قد لا يجعل من الممكن أن يكون هناك معيار واحد متفق عليه من قبل جميع الأطراف. وفيما يتعلق بمعايير الإفصاح المالي، فإن مواءمة معايير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تزال في مراحلها الأولى وقد يثبت أنها مشكلة أكثر تعقيداً. ومع ذلك، من المهم أن تكون حلاً فعالاً قائماً على السوق للقضايا الاجتماعية والبيئية التي لها معايير قابلة للمقارنة ومتسقة.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع باللغة العربية:

- غني دحام الزبيدي، و صلاح حاتم الطائي. (2020). تقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والمستفيدين على وفق المواصفات القياسية ISO 26000. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16(51)، 148-163.
- مبادئ أكاونتايليتي AA1000. (2018). تم الاسترداد من https://www.accountability.org/static/e65fe60e56bd27e94bcb24a5704c8142/aa1000ap_2018-arabic-version.pdf
- نظام جبار طالب، و طيبة حبيب ظاهر. (2017). المسؤولية الاجتماعية للشركات الاجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 14، الصفحات 167-206.

2.7 المراجع باللغات الأجنبية:

- AccountAbility. (2022, 05). Retrieved from <https://www.accountability.org/>
- Carrington, T. (2019). A Critical Perspective on Sustainability Assurance. *Challenges in Managing Sustainable Business*.
- GRI. (2022, 05). Retrieved from [globalreporting: https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/resource-center/](https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/resource-center/)
- Hąbek, P., & Wolniak, R. (2016). Assessing the quality of corporate social responsibility reports: the case of reporting practices in selected European Union member states. *Quality & Quantity*.
- ISO 26000:2010 Guidance on social responsibility. (2022, 05). Retrieved from <https://www.iso.org/standard/42546.html>
- Kharrouby, A., & Badran, J. (2016, Juillet 06). *L'évolution de la Responsabilité Sociale dans les banques libanaises : une analyse de discours des PDG RIODD*

2016, Saint-Étienne, France. . Retrieved from <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01349947>

- Landrum, N., & Daily, C. (2012). Corporate Accountability: A Path-Goal Perspective. *International Journal of Business Insights & Transformation*, 4.
- Lyon, T., & Montgomery, A. (2015). The means and end of greenwash. *Organization & Environment*, 2(28).
- Marc, J., Yves, L., & Claire-France, P. (2021). Sustainability performance reporting: A technocratic shadowing and silencing. *Critical Perspectives on Accounting*.
- MARLIN, A., & MARLIN, J. (2003). A brief history of social reporting. *Business Respect*.
- Organisation internationale de normalisation. (2018, Octobre). Récupéré sur https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/store/fr/PUB100401_fr.pdf
- Schueth, S. (2003). Socially responsible investing in the United States. *Journal of business ethics*, 3(43).
- TIRILLY, M. (2018). La responsabilité sociale des entreprises dans le secteur public: le cas des entreprises publiques.
- Tschopp, D., & Nastanski, M. (2014). The harmonization and convergence of corporate social responsibility reporting standards. *Journal of business ethics*, 125(1).
- VERSCHOOR, C. C. (2012). Responsibility reporting is getting more attention: surveys highlight the increased prevalence and value of sustainability and corporate responsibility reporting for public companies. *Strategic Finance*, 94(6).

8. ملاحق

الجدول 1: يقدم نظرة عامة على المنظمات المهتمة بالمسؤولية الاجتماعية

المعيار	المهام
مبادرة الإفصاح العالمية	تتمثل رؤية المبادرة العالمية لإعداد التقارير في أن يصبح الإبلاغ عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي من قبل جميع المنظمات روتينيا وقابلا للمقارنة مثل الإبلاغ المالي
معيار المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (AA1000)	المعايير القائمة على المبادئ التي تهدف إلى توفير الأساس لتحسين أداء الاستدامة للمنظمات
المنظمة الدولية للتقييس ISO 26000	تضيف معايير ISO قيمة إلى جميع أنواع العمليات التجارية. أنها تسهم في جعل تطوير وتصنيع وتوريد المنتجات والخدمات أكثر كفاءة وأكثر أمانا ونظافة

المصدر: من إعداد الباحث من خلال ما سبق ذكره

الجدول 2: المعايير المطبقة من الشركات محتوى تقرير المسؤولية الاجتماعية

المرجع المطبق	%
مبادئ GRI	62
خاصة بكل شركة	55
التشاور مع أصحاب المصلحة	38
مبادئ العمل	18
تقييم المخاطر	18
أخرى	13
مبادئ AA 1000	11

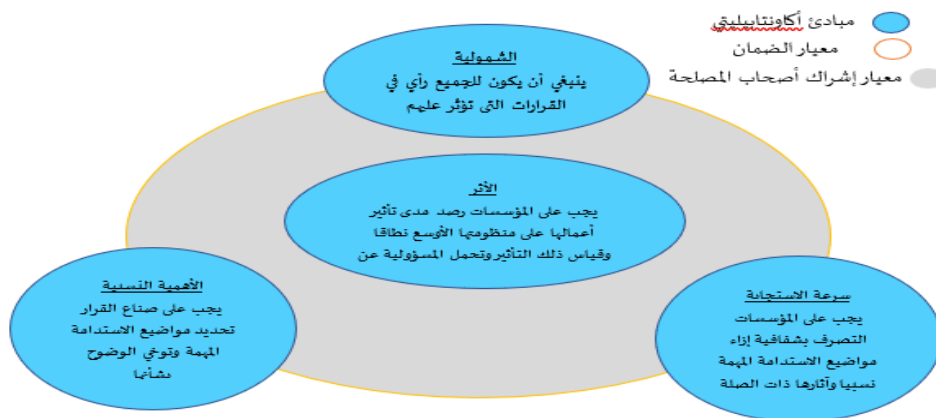
المصدر: (KPMG (2008, p. 38)

الجدول 3: الشركات المطبقة للمبادئ التوجيهية لـ GRI

الدول	الدنمارك	فرنسا	بولندا	السويد	المملكة المتحدة	هولندا
التقارير المعدة وفقا للمبادئ التوجيهية لـ GRI	54	39	80	91	34	57

المصدر: (Hąbek & Wolniak, 2016, p. 407)

الشكل 1: مبادئ عمل AccountAbility



المصدر: (AA1000, 2018)